

Distr.
GENERAL

A/49/228
S/1994/827
15 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البنود ٢٢ و ٢٧ و ٣٤ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٩ و ٦٤ (ج) و (و)
و (ي) و ٨١ و ٩١ و ٩٢ (أ) و (ج) و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٤ (أ)
و (ب) و ١١٦ و ١٤٦ من القائمة الأولية*

تقديم المساعدة في ميدان تطهير الألغام

التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في البوسنة والهرسك

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نزع السلاح العام الكامل:

عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وناقلات هذه الأسلحة

من جميع جوانبه

الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد الدولي

حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع

نواحي هذه العمليات

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

التجارة والتنمية

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان:

تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين

التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الوثائق الختامية لمؤتمر قمة مجموعة السبعة المعقود في نابولي في الفترة
من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. وتتألف الوثائق من بلاغ القمة (المرفق الأول) وبيان الرئيس (المرفق الثاني).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية
للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. باولو فولتشي
السفير

المرفق الأول

بلاغ القمة

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية السبعة الكبرى ورئيس اللجنة الأوروبية عقدنا في نابولي يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ اجتماعنا العشرين.

وجاء اجتماعنا هذا في وقت تجري فيه تطورات استثنائية في الاقتصاد العالمي. فالأشكال الجديدة من التفاعل الدولي تترك آثارا ضخمة على حياة شعوبنا وتقتضي طابعا عالميا على اقتصاداتنا.

فمنذ خمسين عاما، بدأ زعماء ملهمون يبنون في بريتون وودز مؤسسات وفرت لدولنا جيلين ينعمان بالحرية والازدهار. وقد أسسوا جهودهم على مبادئ عظيمين ودائمين هما الديمقراطية والأسواق المفتوحة.

ومع اقترابنا من عتبة القرن الحادي والعشرين ندرك تماما مسؤوليتنا عن تجديد هذه المؤسسات وتنشيطها ومواجهة التحدي المتمثل في إدماج الديمقراطيات السوقية الناشئة حديثا في سائر العالم.

وبغية الاضطلاع بهذه المسؤولية، اتفقنا أن نركز في اجتماعنا الذي سيعقد في هاليفاكس في العام القادم على مسألتين هما: (١) كيف يمكننا ضمان أن يوفر الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين تنمية مستدامة مقرونة بازدهار ورفاه جديدين لشعوب دولنا ولشعوب العالم (٢) وما هي التغييرات المؤسسية التي قد تلزم لمواجهة هذه التحديات ولضمان الازدهار والأمن لشعوبنا في المستقبل.

العمل والنمو

منذ عام مضى، كان الانتعاش مفقودا أو متعثرا في جميع اقتصاداتنا. أما اليوم فتبدو في الأفق نتائج مشجعة. فقد أضحى الانتعاش بين ظهرانينا. ونشأت فرص عمل جديدة وأخذ عدد متزايد من الناس في بلداننا يعودون إلى العمل. وأضحى التضخم الآن في أخفض مستوى له على مدى ثلاثة عقود وباتت الظروف مهيأة لنمو غير تضخمي قوي ودائم. واستنادا إلى ذلك، نؤكد من جديد استراتيجية النمو التي اتفقنا عليها في طوكيو. وندعو وزراء المالية لدينا إلى التعاون بشكل وثيق لإبقاء الانتعاش على مساره وطلبنا إليهم تعزيز العملية الجارية للإشراف المتعدد الأطراف وتنسيق السياسات. ونشجع كذلك على قيام تعاون أقوى بين سلطاتنا المختصة للاستجابة للتكامل المتزايد للأسواق الرأسمالية العالمية.

ولكن البطالة ما تزال عالية جدا حيث هناك ما يزيد على ٢٤ مليون عاطل عن العمل في بلداننا لوحدها. وهذا هدر غير مقبول. وهذه الحالة مؤذية بشكل خاص عندما تكون متركزة - كما هي الحال في كثير من بلداننا - فيما بين صغار السن والعاطلين عن العمل لفترة طويلة.

وفي أعقاب المؤتمر المعني بالعمل المعقود في ديترويت والتحليل الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حددنا الإجراءات التي يلزم اتخاذها.

وسنعمل من أجل تحقيق النمو والاستقرار بحيث تتمكن الأعمال التجارية والأفراد من التخطيط لمستقبلهما بثقة.

وسنعزز الانتعاش الحالي عن طريق الإسراع بخطى الإصلاحات لتحسين قدرة اقتصاداتنا على توفير الوظائف.

وهذان العاملان هاما كلاهما من أجل تحقيق تخفيض دائم في مستوى البطالة.

وسنركز على التدابير الهيكلية التالية. وسنقوم بما يلي:

(أ) زيادة الاستثمار في شعوبنا عن طريق توفير تعليم أساسي أفضل؛ وتحسين المهارات؛ وتحسين الانتقال من المدرسة إلى العمل؛ وإشراك أصحاب العمل بشكل كامل في التدريب، و - كما هو متفق عليه في ديترويت - استحداث ثقافة قائمة على التعلم مدى الحياة؛

(ب) تخفيف القيود الصارمة على اليد العاملة التي تزيد من تكاليف العمالة أو تحول دون تهيئة فرص عمل جديدة، وإلغاء الأنظمة المفرطة وضمان تخفيض تكاليف الاستخدام غير المباشرة كلما أمكن؛

(ج) انتهاج سياسات نشيطة قائمة على سوق اليد العاملة تساعد العاطلين على البحث بصورة أكثر فعالية عن فرص العمل، وضمان قدرة أنظمة الدعم الاجتماعي لدينا على تهيئة حوافز على العمل؛

(د) التشجيع على الابتكار وتعزيزه ونشر التكنولوجيات الجديدة بما فيها، على وجه الخصوص، وضع هيكل معلومات عالمي متكامل وتنافسي ومفتوح؛ وقد اتفقنا على أن يعقد وزراؤنا المعنيون اجتماعا في بروكسل لمتابعة هذه المسائل؛

(هـ) اقتناص الفرص الكفيلة بتعزيز إيجاد فرص عمل في المجالات التي توجد فيها حاليا احتياجات جديدة من قبيل نوعية الحياة وحماية البيئة؛

(و) تعزيز المنافسة عن طريق إلغاء الأنظمة غير الضرورية، وعن طريق إزالة العقبات أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج، ندعو الفعاليات التجارية والقوة العاملة إلى المشاركة الفعالة كما نطلب الدعم من شعوبنا.

ونحن عازمون على المضي قدما في برنامج العمل هذا وسنستعرض التقدم المحرز صوب تحقيق أهدافنا المتمثلة في النمو المستدام وإيجاد فرص عمل جديدة أكثر عددا وأفضل نوعية.

التجارة

إن فتح الأسواق يعزز النمو ويولّد فرص العمل ويزيد من الازدهار.

كما ان توقيع اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية من المعالم الهامة لتحرير التجارة في مرحلة ما بعد الحرب.

ونحن عازمون على التصديق على اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وندعو سائر البلدان للقيام بالشيء ذاته.

كما أننا مصممون على مواصلة زخم تحرير التجارة. وندعو منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى التعاون في إطار مجالات مسؤولياتها.

وفيما يخص مسائل التجارة الدولية الجديدة، نشجع العمل الجاري حاليا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدراسة التفاعل ما بين قواعد التجارة الدولية وسياسات التنافس. ونؤيد مواصلة تطوير قواعد الاستثمار الدولي من أجل إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونرحب بالعمل الجاري بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية الجديدة. وندعوا إلى تكثيف الجهود الرامية لتحسين فهمنا للمسائل الجديدة، بما فيها معايير العمالة والقوة العاملة وآثارها على السياسات التجارية.

وسنستعرض في اجتماعنا في السنة المقبلة التقدم المحرز بشأن هذه المسائل.

البيئة

تحظى البيئة بأولوية عليا بالنسبة للتعاون الدولي. فالسياسات البيئية يمكن أن تسهم في تعزيز النمو والعمالة ومستويات المعيشة، مثلا من خلال الاستثمارات في التكنولوجيات المناسبة، وإدخال التحسينات ذات الكفاءة من حيث الطاقة، وتنقية المناطق الملوثة.

ونحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على مواصلة التقدم في تعزيز المشاركة المحلية وإدماج الاعتبارات البيئية في برامجها.

وندعم أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ عملية ريو. ونتطلع إلى تنفيذ الاتفاقيات التي أبرمت فعلا، لا سيما الاتفاقيتين بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وفي هذا الصدد سوف يعمل على إنجاز المؤتمرين القادمين اللذين سيعقدان في ناساو وبرلين بشأن هذين الموضوعين.

ونرحب بإعادة تشكيل مرفق التنمية العالمي وتنشيطه، كما ندعم اختياره ليكون آلية مالية دائمة لهاتين الاتفاقيتين.

ونرحب بإبرام الاتفاقية المتعلقة بالتصحر مؤخرا وبناتج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يشكل إضافة إلى الإطار المتفق عليه في ريو.

ونحن عازمون على التعجيل في تنفيذ خططنا الوطنية التي تطلبها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، وسوف يقدم كل منا في مؤتمر قمة السنة القادمة تقريرا عما تم إحرازه. كما نسلم بلزوم وضع الخطوات من أجل الفترة اللاحقة لسنة ٢٠٠٠.

البلدان النامية

نرحب بالتقدم الاقتصادي المحرز في كثير من البلدان النامية. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الركود واستمرار الفقر في بعض البلدان، لا سيما في افريقيا. ونظرا لأن النمو السكاني السريع قد زاد من حدة الفقر في كثير من البلدان، نؤكد على أهمية تحقيق نتيجة إيجابية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي سيعقد في القاهرة.

ونحن ملتزمون بمواصلة جهودنا المبذولة لتعزيز تقديم المساعدة الإنمائية وتشجيع التجارة والاستثمار في البلدان النامية.

ويشجعنا حدوث تدفقات رأسمالية خاصة كبيرة إلى البلدان النامية، كما تشجعنا الجهود التي تبذلها كثير من هذه البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، لزيادة التجارة فيما بينها.

وندعو البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى تقوية جهودها لتعزيز التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى العالم النامي مع توفير موارد متزايدة للصحة والتعليم وسياسات الأسرة والحماية البيئية.

ونشجع نادي باريس على مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين معالجة ديون أفقر البلدان وأشدّها مديونية. ونحبذ، حسب الاقتضاء، تحقيق تخفيض في رصيد الدين وزيادة في التساهل بالنسبة للبلدان التي تواجه صعوبات خاصة.

ونرحب بتجديد مرفق التكيف الهيكلي المعزز والتدابير التي ينظر فيها صندوق النقد الدولي لزيادة دعم البلدان النامية وكفالة اشتراك جميع الأعضاء في نظام حقوق السحب الخاصة. وفضلا عن ذلك، نوافق على استكشاف طرق تعبئة الموارد المتوافرة لدى المؤسسات المالية الدولية على نحو أكثر فعالية بغية الاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان التي خرجت من التمزق الاقتصادي والسياسي وأفقر البلدان وأشدّها مديونية.

وفي الشرق الأوسط، تحتل التنمية الاقتصادية مكانة أساسية لتدعيم عملية السلم. لذلك فإننا نقوم، جنبا إلى جنب مع الجهات الأخرى، بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى السلطة الفلسطينية ونعمل على تعزيز التعاون والتنمية في المنطقة. وندعو إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

ونرحب بحرارة بانتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية الكاملة. وسيفتح ذلك فرصا جديدة للتجارة ودخول الاستثمارات. وسنقدم مزيدا من المساعدة للإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بالنسبة لأكثر المجموعات فقرا. ولن يستفيد شعب جنوب إفريقيا فحسب، بل كذلك شعوب الإقليم المجاورة من السياسات الاقتصادية الثابتة التي تطلق طاقة جنوب إفريقيا الكاملة. ونرحب أيضا بتدابير التكيف التي اتخذتها بلدان الجماعة المالية الإفريقية في منطقة الفرنك بعد التخفيض الذي حدث مؤخرا والدعم السريع الذي جاء من المجتمع الدولي.

السلامة النووية

نرحب بالتقدم المحرز في برنامج السلامة النووية، الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمري قمة مونيخ وطوكيو، بشأن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق.

وقد تم الآن وضع إطار فعال لتنسيق العمل. ويقوم البنك الدولي، الذي يعمل مع مؤسسات أخرى للإقراض منها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الأوروبي للاستثمار والوكالة الدولية للطاقة، بتقديم المساعدة إلى البلدان التي تضع استراتيجيات طويلة الأجل للطاقة. وتوجد في سبيل التحقق بعض تحسينات السلامة القريبة الأجل. ويلزم عمل مزيد من ذلك، كما يجب تنفيذ إجراءات على المدى الأطول. والمؤسسات المالية الدولية مدعوة، وفقا لولايتها، لأن تستعمل على نحو كامل إمكانياتها في الإقراض لهذا الغرض.

ونظل ملتزمين بالمبادرات الدولية القائمة للتشجيع على الإغلاق المبكر للمفاعلات ذات الخطر الشديد. وإن إغلاق مصنع تشيرنوبيل للطاقة النووية ذو أولوية ماسة.

لذلك نعرض على حكومة أوكرانيا خطة عمل لإغلاق تشيرنوبيل. وستتطلب هذه الخطة من السلطات الأوكرانية اتخاذ تدابير كما تتطلب مساهمات مالية من المجتمع الدولي.

وسيرافق إغلاق تشيرنوبيل الاستكمال المبكر لثلاثة مفاعلات جديدة تتحقق فيها معايير السلامة الكافية، وإجراء إصلاحات شاملة في قطاع الطاقة، وزيادة حفظ الطاقة، واستعمال مصادر الطاقة الأخرى.

وفي هذا السياق، نرحب بإسهام الاتحاد الأوروبي. وكخطوة إلى الأمام نحن مستعدون لتقديم مبلغ أولي يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل خطة العمل هذه، على شكل منح تشتمل على تغذية لحساب السلامة النووية المفتوح لهذا الغرض. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توفر المؤسسات المالية الدولية قروضا.

وندعو سائر الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى الانضمام إلينا في دعم خطة العمل هذه، وسوف نقوم بصورة منتظمة باستعراض التقدم المحرز.

أوكرانيا

نود أن نرى أوكرانيا مستقرة ومستقلة.

ونرحب بالبيان الثلاثي، وتصديق أوكرانيا على المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، والخطوات المتخذة لإزالة الأسلحة النووية. ونتطلع إلى انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار لتكون دولة خالية من الأسلحة النووية.

لكننا نشعر بقلق شديد إزاء الحالة الاقتصادية. والإصلاح الأصيل هو الطريقة الوحيدة لتحسين الاقتصاد. ونحث حكومة أوكرانيا على القيام بسرعة بتصميم وتنفيذ الاستقرار والإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تحرير الأسعار والاتجاه نحو القطاع الخاص. وسيوفر هذا أساساً يسمح بالاقتراض من صندوق النقد الدولي والحصول على قروض كبيرة من البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ونحن ملتزمون بدعم جهود الإصلاح الشامل من خلال تقديم مساعدة تقنية ومالية كبيرة وعن طريق وضع التسهيلات لتحسين وصول المنتجات الأوكرانية إلى أسواقنا.

وبتجديد الالتزام بإصلاح شامل في السوق، تستطيع أوكرانيا أن تحصل على تمويل دولي ينوف على ٤ بلايين دولار خلال فترة تمتد سنتين بعد بدء الإصلاحات الأصيلية.

ونؤيد اقتراح عقد مؤتمر بشأن الشراكة للتحويل الاقتصادي في أوكرانيا يُعقد في كندا قبل اجتماعنا المقبل.

الاتحاد الروسي

نعترف بالبعد التاريخي لعملية الإصلاح في الاتحاد الروسي. وبشجعنا التزام القيادة الروسية بالإصلاح، السياسي والاقتصادي على السواء، والتقدم المحرز حتى الآن.

وقد أفضى النهج الذي أيدناه في طوكيو في السنة الماضية إلى نتائج. ونرحب بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن وضع برنامج اقتصادي، وبالسلسلة الأخيرة من اتفاقات القروض مع البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ونشجع الاتحاد الروسي على العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وتعزيز عملية الإصلاح، والتخفيف من العسر في المجال الاجتماعي.

وإن الاتساع في المجال الذي يحدده صندوق النقد الدولي للإقراض، وتوفير حقوق السحب الخاصة للأعضاء الجدد في الصندوق، وتعجيل البنك الدولي في الإقراض، وهي أمور قيد النظر الآن، سوف تزيد

إلى حد بعيد من القدرة على دعم جهود الإصلاح الروسية. كما ستكون إعادة الجدولة الشاملة للالتزامات الديون على الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٤ التي اتفق عليها مؤخرا عاملا مساعدا.

ونظلم نتطلع إلى فريق تنفيذ الدعم الذي يساعد على إزالة العقبات العملية في الاتحاد الروسي التي تقف في وجه جهودنا المبذولة في مجال الدعم.

وستكون لتعبئة المدخرات المحلية للاستعمال الانتاجي وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي أهمية حاسمة في نجاح الإصلاحات في الاتحاد الروسي. لذلك نحث ذلك البلد على تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الخاص وللتجارة الخارجية. وسنواصل بأنفسنا العمل مع الاتحاد الروسي باتجاه عضويته في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)، بغية دفع تكامله مع الاقتصاد العالمي إلى الأمام وتحقيق مزيد من التحسن في وصول المنتجات الروسية إلى أسواقنا.

إننا سنواصل دعم الإصلاح في الاتحاد الروسي.

البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية

نرحب بالتقدم المحرز ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الإصلاح التي تبذلها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ونثني بصورة خاصة على التحول السياسي والاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وندعم ادماجها في سوق حرة.

التعاون في مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية وغسل الأموال

نشعر بالذعر إزاء نمو الجريمة المنظمة عبر البلدان، بما في ذلك غسل الأموال، واستعمال الأرباح غير المشروعة للسيطرة على التجارة المشروعة. وهذه مشكلة عالمية تستهدف فيها المنظمات الإجرامية على نحو متزايد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونحن مصررون على تعزيز التعاون الدولي لمعالجة هذه الحالة.

ونرحب بالمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المقرر عقده في نابولي في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

أما بشأن غسل الأموال، فنعتزف بالمنجزات التي حققتها فرقة العمل المعنية بالتدابير المالية، التي أنشأناها في عام ١٩٨٩، ونؤكد من جديد دعمنا لإستمرار عملها خلال فترة السنوات الخمس القادمة. وبغية تحقيق غايتنا، نوافق على أن التدابير المضادة ينبغي أن ينفذها أعضاء فرقة العمل والبلدان الأخرى التي لديها مراكز مالية كبيرة. وإن النجاح في نهاية المطاف يتطلب من جميع الحكومات أن تتخذ تدابير فعالة للحيلولة دون غسل الأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من الجرائم الخطيرة أو الأعمال المخلة التي تولد مقادير كبيرة من الأرباح.

ونحث البلدان على اعتماد التشريعات اللازمة حيثما كان ذلك مناسباً.

القمة المقبلة

إن المناقشات التي أجريناها هذا العام قد اقنعتنا بمزايا اتباع إجراء أقل تمسكاً بالرسميات في القمة، كما اتفقنا في طوكيو في العام الماضي. وفي نابولي، تمكنا من تبادل الآراء بحرية أكبر ومن تحقيق تضاهم أوثق فيما بيننا.

وفي العام المقبل، نتطلع إلى قمة تتسم بمزيد من المرونة برسميات أقل.

وقد قبلنا الدعوة الموجهة من رئيس وزراء كندا للاجتماع في هاليفاكس في ١٩٩٥.

المرفق الثاني

بيان الرئيس

إن هذه المناسبة قد اتخذت مغزى إضافيا بمشاركة رئيس الاتحاد الروسي مشاركة كاملة في المناقشات السياسية. فهذه الشراكة التي تعتبر انعكاسا للإصلاحات التي جرت في الاتحاد الروسي تؤكد من جديد رغبتنا في التصدي معا لمشاكل الحاضر بأسلوب بناء يتسم بالمسؤولية.

إننا نؤمن بقوة أنه يتعين على الأطراف في النزاع البوسني قبول الخطة التي قدمت إليهم في جنيف يوم ٦ تموز/يوليه. ونحثهم على قبولها قبل يوم ١٩ تموز/يوليه. فهناك خطر شديد من تجديد الحرب على نطاق أوسع، في حالة عدم اغتنام هذه الفرصة. وعلى الأطراف الامتناع عن أية أعمال عسكرية.

وسوف نكفل تنفيذ التدابير المعلنة للأطراف في حالة القبول أو الرفض.

إننا نؤيد خطة العمل التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتعمير سراييفو ونرحب بتوقيع الاتحاد الأوروبي والأطراف المعنية لمذكرة التفاهم بشأن إدارة الاتحاد الأوروبي لموستار، في ٥ تموز/يوليه.

وفيما يتعلق بالمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا، نحث على الامتثال لوقف إطلاق النار واستئناف المحادثات والاعتراف المتبادل للحدود القائمة.

وفي أعقاب وفاة كيم إيل سونغ، يجب أن نواصل السعي إلى حل للمشكلة التي أوجدتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتقريرها الانسحاب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على الاستمرار في التعامل مع جمهورية كوريا والمجتمع الدولي. بما في ذلك مواصلة المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمضي في القمة المقررة مع جمهورية كوريا. كما نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على توفير الوضوح التام في برنامجها النووي من خلال الامتثال الكامل، غير المشروط لالتزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار، وإزالة الشكوك المحيطة بأنشطتها النووية بصورة نهائية. إننا نؤيد الجهود المحددة المبذولة لحل المشكلة النووية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن طريق الحوار ونؤكد أهمية أن تكفل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استمرار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواصلة تجميد برنامجها النووي، بما في ذلك عدم إعادة معالجة الوقود المستنفذ وإعادة شحن مفاعلاتها النووية.

وقد رحبنا بإعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني وبتوقيع اتفاق غزة - أريحا كخطوة أولى في تنفيذ الإعلان. ونسلم بضرورة التعجيل بإنجاز المساعدة وتهيئة الظروف المؤاتية لتحسن حقيقي في الأحوال المعيشية. ويُعد إحراز تقدم على الصعيد الثنائي وفي المفاوضات المتعددة الأطراف أمراً أساسياً، في الوقت الحالي، من أجل تحقيق تسوية دائمة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي وعملية سلم وتعاون أوسع نطاقاً في منطقة الشرق الأوسط/البحر الأبيض المتوسط بأكملها. إننا نشاهد جامعة الدول العربية أن تنهي مقاطعتها لإسرائيل. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعمير لبنان مزدهرة ومستقلة.

ونؤكد من جديد عزمنا على أعمال التنفيذ الكامل لكل قرار من قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن العراق والجماهيرية العربية الليبية، إلى أن يتم الامتثال لها، ونذكر أن هذا التنفيذ سينطوي على إعادة تقييم الجزاءات.

وندعو حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة على نحو بنّاء في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار وإلى تعديل سلوكها المخالف لهذه الأهداف في أمور، من بينها، ما يتعلق بالإرهاب.

ونؤيد قرار حكومة الجزائر بالمضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية، التي ينبغي أن تتابع بعزم، مع حث القادة الجزائريين على مواصلة إجراء حوار سياسي مع جميع عناصر المجتمع الجزائري لرفض العنف والإرهاب. وندين المذابح الأخيرة للبحارة الإيطاليين والضحايا الآخرين، ونقدم تعازينا لأسر هؤلاء الضحايا.

وندعو حكومة جمهورية اليمن إلى إيجاد حل للخلافات السياسية داخل البلد عن طريق الحوار وبالوسائل السلمية، وإلى ضمان معالجة الحالة الإنسانية، لا سيما في عدن وحولها. وينبغي احترام الالتزامات الدولية، بما في ذلك السيادة والسلامة الإقليمية.

واستجابة للنداء الأخير الموجه من الأمين العام للأمم المتحدة، كرسنا اهتماماً خاصاً للحالة في القارة الأفريقية. ونحیی إنجاز شعب جنوب أفريقيا في مجال إنهاء الفصل العنصري بالوسائل الدستورية، مع التزامنا بمساعدة الحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى إقامة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. وفي الوقت نفسه، ندرك بألم شديد المأساة الإنسانية التي يعانيها عدد كبير من البلدان الأفريقية وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدتها. ونشعر بجزع، بصورة خاصة، إزاء الحالة في رواندا ونطالب بمواصلة الأعمال الإنسانية الجديرة بالثناء التي تضطلع بها فرنسا عن طريق الوزع السريع لبعثة الأمم المتحدة الثانية للمساعدة في رواندا، دون توقف. ونحث على وقف ثابت لإطلاق النار يُفضي إلى تسوية سلمية، وعلى بذل جهود إنسانية متزايدة وعاجلة. ونؤيد الجهود المبذولة لتنفيذ التسوية في أنغولا.

ونطالب القيادة العسكرية في هايتي بالامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والسماح بإعادة الديمقراطية وبعودة حكومة الرئيس اريستيد المنتخبة ديمقراطيا. وندعو جميع الدول إلى فرض ضغوط على النظام القائم، وكذلك إلى تنفيذ تدابير الأمم المتحدة المعززة فيما يتصل بهايتي.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ من أهم الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ونعلن عن تأييدنا المطلق لتمديد المعاهدة، بغير حدود، في عام ١٩٩٥. ونشدد على أهمية الحد المستمر من الأسلحة النووية، ونؤكد التزامنا بالتوصل إلى معاهدات عالمية، ويمكن التحقق منها وشاملة لحظر تجارب الأسلحة النووية وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد التزامنا ببدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، ورحب بالمؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونؤيد التنفيذ الكامل لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونوافق على التعاون لمنع التهريب النووي. ونعطي أولوية لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، بما في ذلك الجهود المبذولة لضبط استعمالها دون تمييز، ووقف تصديرها، والمساعدة في تطهيرها على نطاق عالمي. وسوف نعمل معا ومع الآخرين لوضع ضوابط فعالة على التصدير وضمان أن تتم التجارة في الأسلحة والسلع الحساسة ذات الاستعمال المزدوج بشكل يتسم بالمسؤولية. ونشجع جهود عدم الانتشار في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في مجال الدبلوماسية الوقائية وكذلك في مجال صنع السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. ومن الأمور الأساسية أن تكون هذه الأنشطة بتكليف كامل وأن تخطط وتنظم بصورة فعالة، وأن تمول بشكل يلبي المطالب المحملة عليها. ويجب أن يتحمل جميع أعضاء الأمم المتحدة مسؤوليات واضحة في هذا الصدد وعليهم الوفاء بهذه المسؤوليات، وينبغي إنهاء المتأخرات ودفع المستحقات بالكامل بشكل عاجل، بينما يجب أن يعكس جدول للأنصبة المقررة، يتميز بمزيد من الانصاف، التغييرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي وفي عضوية الأمم المتحدة. ويجب أن يستمر إصلاح الأمم المتحدة لضمان الكفاءة، وتبسيط المهام وفعالية التكاليف.

والمنظمات الإقليمية يمكن أن تقدم مساهمة ملحوظة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، بما يتمشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وكذلك الوثائق ذات الصلة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤكد أهمية موافقة جميع الأطراف في عمليات حفظ السلم، ونكرر تأكيد ضرورة احترام السيادة والسلامة الإقليمية في جميع الحالات. ونشدد أيضا على أنه يجب الحصول على ولاية من الأمم المتحدة في حالة احتمال أن تواجه قوات حفظ السلم الحاجة إلى استعمال القوة بما يتجاوز مقتضيات الدفاع عن النفس.

وستكون قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر علامة هامة على الطريق في عملية تعزيز دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وقدراته.

ونؤيد إبرام اتفاق الاستقرار الذي يستهدف تعزيز العلاقات الطيبة في أوروبا.

وفي منطقة آسيا/المحيط الهادئ، نرحب ببداية حوار الأمن الإقليمي، لا سيما الندوة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونؤيد تحسين آليات وإجراءات الرصد الدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية، ونتعهد بدعم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المنشأ حديثاً. وقد عقدنا العزم على دعم الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وعداء الأجانب والوطنية العدوانية ومعاداة السامية وأشكال التعصب الأخرى.

ويجب أن يُعد المجتمع الدولي العدة بأساليب أكثر كفاءة للاستجابة بصورة عاجلة لحالات الطوارئ الإنسانية على نطاق العالم. وسوف نسعى إلى تحسين قدراتنا من خلال الأمم المتحدة والآليات الملائمة الأخرى لتلبية هذه الاحتياجات.

وندين الإرهاب بجميع أشكاله، ولا سيما عندما يكون برعاية الدولة، ونعيد تأكيد عزمنا على التعاون في مكافحته بتصميم. وندعو جميع البلدان المتورطة إلى التخلي عن دعمها للإرهاب، بما في ذلك الدعم المالي واتخاذ تدابير فعالة لمنع المنظمات الإرهابية من استخدام أراضيها.

ونؤكد أن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات يشكلان تهديداً للحياة السياسية وكذلك الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونطالب بزيادة التعاون الدولي. وقد اتفقنا على أن عقد المؤتمر الوزاري العالمي المقترح في شهر تشرين الأول/أكتوبر في نابولي، بناء على مبادرة من حكومة إيطاليا سيكون مناسبة هامة لدفع هذا التعاون.

وقد أتاح لنا الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بشأن عملية الإصلاح في الاتحاد الروسي، وهي مهمة تاريخية يواصل الرئيس يلتسن وحكومة الاتحاد الروسي القيام بها بدعم أكيد من المجتمع الدولي. وعرض الرئيس يلتسن آراء بلده بشأن مسائل اقتصادية وأمنية عالمية. وبنوي التعاون فيما يتصل بمواضيع من قبيل الجريمة عبر الحدود الوطنية، وغسل الأموال، والسلامة النووية.

وسنواصل، ونحن نتطلع إلى هاليفاكس، التعاون الوثيق لزيادة الأحوال المؤاتية لصون السلم والاستقرار في العام.
